المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 15-10-2005 العـــدد : 12070
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

قراءة التوجيهات الملكية نحو استغلال الفائض المالي والإسراع في بعض الأنظمة

استثمار الوفرة المالية للدولة يعزز الاقتصاد ويحمي الريال ويلبي احتياجات الوطن

◆ السندات والرهن العقاري يحركان سيولة راكدة ويجذبان استثمارات واعدة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 15-10-2005 العـــدد : 12070
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

□ كتب – عبدالله الرفيدي:

توجيهات هامة خرجت عن مجلس الوزراء الأسبوع الماضي؛ حيث أكد فيها الملك عبدالله على أهمية وضع أسس اقتصادية من شأنها أن تدفع اقتصاد المملكة نحو النضج والاستقرار، خاصة أمام تقلبات أسعار النفط.

وهنا نقرأ ما وراء هذه التوجيهات الكريمة من أهمية كما يلي:

أولاً: وجه الملك «حفظه الله» بضرورة إنفاق الفائض المالي في مشاريع تنموية مستدامة:

وعند التوقف عند هذا التوجه فإن تنفيذه سوف يحتاج إلى تضافر الجهود الحكومية وفي وضع إستراتيجية وطنية لإنفاق الفائض المالي الذي يمكن أن يوظف رأس مال حكومي يفوق ٥٠ مليار ريال سنوياً خلال الثلاث سنوات القادمة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الرقم يمكن له أن يتضاعف بعد هذه المدة نظراً لتوقف الدولة عن تسديد الدين العام للدولة وتحقيق وفرة مالية ضخمة ينبغي لها أن تنفق.

في الطفرة المالية الأولى عقدت الدولة العزم على إنشاء نواة اقتصادية كبيرة وهي إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وطرح شركات مساهمة عديدة.

ونحن اليوم نعيش تطور هذه الخطوة التي أخذت في التوسع ونذهل من خيرها فهناك استثمارات قائمة حالياً تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار ريال تدار بأيد وطنية تنوعت ما بين الاستثمار في البتروكيماويات والصيرفة والخدمات والزراعة استطاعت أن تجذب المدخرات الوطنية إما عن طريق الاستثمار في سوق الأسهم أو الدخول في استثمارات جديدة شاركت في تأسيسها شركات أنشئت في السابق.

ونحن اليوم نعيش الطفرة الجديدة ولكن بشكل أفضل من السابق وأقوى بكثير حيث إن أسعار النفط المرتفعة المصدر الأساسي للوفرة المالية بدأت تستقر نحو ارتفاع دائماً لسنوات قادمة، وبالتالي تكوين عائدات مالية كبيرة.

إن الخطوة المطلوب في تنفيذها تحقيق توجيهات الملك كبيرة جداً في ظل وجود قيادات وعقول وإدارات حكومية أكثر قدرة من السابق على التخطيط والتنفيذ إضافة إلى بيئة استثمارية أوسع.

حيث إن الحاجة تدعو إلى توجيه الوفر المالي نحو استثمارات كبيرة ذات عائد مالي جيد مثل إنشاء شركات للغاز والمشتقات البتروكيماوية، وذلك لاستغلال الخبرة النسبية للمملكة في النفط والغاز، إنشاء صناعات تقنية بأن تساهم الدولة في شركات وطنية تستثمر فيها الدولة والقطاع الخاص والمواطن والشركات العالمية لإقامة مشاريع استثمارية في مناطق المملكة المختلفة وعدم التركيز على المدن الرئيسية مثل الرياض وجدة وإقامة صناعات متنوعة مثل السيارات والأجهزة الكهربائية وقطع الغيار والصناعات الثقيلة.

وهذا المجال يدعو إلى ضرورة مساهمة الدولة نظراً لرفض القطاع الخاص الخوض فيه لكلفته الاستثمارية، واكتفائه بما يحقق من أرباح من الوكالات الاحتكارية التي يحصل عليها من الشركات الصانعة العالمية، التوسع في قطاع الخدمات وبالمساهمة في شركات تدعم البنية التحتية للمملكة مثل مشروع القطارات الذي تأخر كثيراً، وجعله مشروعاً وطنياً تسهم فيه كافة الشرائح مع الدولة ليصل لكل منطقة ومحافظة، وان يقدم أفضل ما وصلت إليه التقنيات العالمية من قطارات سريعة ومريحة وآمنة، إنشاء المناطق الحرة في الموانئ السعودية وتطويرها لتستطيع المنافسة، الإسراع في تخصيص خطوط الطيران وفتح المجال أمام شركات جديدة تستطيع أن تقدم خدماتها للمواطن والمقيم من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى على حد سواء. وجملة القول إن مساهمة الدولة في التخصيص وطرح الشركات الجديدة، وان تكون صاحبة المبادرة هو الخيار الأفضل، وعلينا أن نضع في الاعتبار أن الوفر المالي سوف يستمر، وبالتالي فإنه سيكون هناك ضغط على استقرار سعر الريال السعودي بسبب التضخم الذي قد يقع، وبالتالي الهبوط بسعره أمام العملات الرئيسية والذي سيجبر إلى ارتفاع السلع في الأسواق المحلية ليتضرر المواطن بشكل كبير.

وعلينا أن نلاحظ أن الريال السعودي حالياً يعيش مرحلة استقرار جيدة في ظل استقرار التضخم ما دون ١٪.

ثانياً: وجه المليك بضرورة الإسراع في إنشاء سوق ثانوية للسندات:

وهذا النوع من الاستثمار سوف يعزز من قدرة القطاع الخاص على التوسع في استثماراته بشكل أفضل مما يدعم نموه نحو الأفضل إضافة إلى خلق سوق آمنة للاستثمارات المالية يمكن للجميع الإقدام عليها، خاصة الدولة والقطاع الخاص وندعو هنا هيئة سوق المال إلى الاسراع في إنجاز الضوابط المشرعة لسوق السندات حتى يتسنى الاستفادة منها وتحريك السيولة المالية بشكل أفضل.

ثالثاً: وجه المليك بضرورة الإسراع في إنجاز نظام الرهن العقاري:

لقد واجهت السوق المالية السعودية صعوبة كبيرة في تحريك الاستثمارات المالية في القطاع العقاري في السابق كثيراً، والسبب في ذلك عدم قدرة مقدم القرض المالي على التحصيل. وبالتالي فإن النهضة العقارية كانت تسير ببطء شديد إضافة إلى تكدس الأموال لدى المصارف وتوجهها إلى الاقراض المتحفظ جداً خوفاً على أموالها.

وقد بدت بوادر الأزمة الإسكانية تلوح في الأفق خاصة لو علمنا أن نصف عدد السكان من الشباب وبحاجة إلى السكن الميسر وفق ميزانياتهم المتواضعة.

وشهدت السوق العقارية في مدينة الرياض مثلاً ارتفاعاً في إيجارات الشقق والفلل نحو مستويات غير مقبولة أبداً.

ومن هنا فإن نظام الرهن العقاري سوف يوفر على المقرض والمقترض المشاكل القانونية ومشكلة السداد وبالتالي التوسع في الانفاق المالي للمزيد من الاستثمارات العقارية لسد حاجة السوق، ومن المهم أن يرافق ذلك التعديل في أنظمة البناء والسماح للمستثمرين بالتوسع الرأسي على الشوارع الرئيسية التي عرضها ٣٠ متراً وما فوق حتى تتوفر الفرص الأفضل للبناء وبالتالي الإقلال من التكلفة على المواطن المستقبل القاني من العقار.

رابعاً: وجه المليك بضرورة توفير المعلومة الإحصائية لوزارة الاقتصاد والتخطيط من الجهات الحكومية:

عانت السوق المحلية والمحللون من عدم توفر المعلومات الكافية عندما يكون هناك حاجة للتحليل والقراءة وبالتالي الوصول إلى النتيجة الدقيقة وفي الوقت المناسب.

وجميعنا يقرأ دائماً الإحصائيات

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 15-10-2005
الصفحـات : 13
العـــدد : 12070
المسلسل : 94

التي تصدر دائماً في وقت متأخر بالرغم من وجود فريق من الكوادر الوطنية يصل عددها إلى مئة شخص يقوم بتلقي المعلومة من الجهات الحكومية وتحليلها ودراستها وتقديمها بعد ذلك إما لجهة مسئولة أو لجهة أخرى بحاجة إليها.

وقد رأينا في السابق أن توقعات المسؤولين عن احتياجات الوطن في بعض الخدمات تجد صعوبة والسبب في ذلك عدم وجود المعلومة وبالتالي فإن توفير الاحتياج يواجه إما النقص أو الزيادة غير المبررة.

إن الحاجة مطلوبة لتضافر جهود القطاعات الحكومية وتطوير آلياتها في توفير المعلومة والاحصاءات الدقيقة في الوقت المناسب والسريع، كأن نقول إن توفيرها مع نهاية كل عام أو بعده بشهر على الأغلب يوفر الكثير من القدرة على اتخاذ القرار والحصول على المعلومة بشفافية ودقة أكبر. وذلك من شأنه أن يمكن الدولة من وضع الخطط والاستراتيجيات القصيرة والبعيدة المدى لتحديد مجالات الانفاق المالي وتنمية المجتمع والبنى التحتية.

ويستفيد أيضاً من المعلومات القطاع الخاص المحلي والعالمي ليقوم بدوره في دراسة السوق لتقديم تصوراته نحو استثمار ناجح له.

ويساعد أيضا توفر المعلومة المحليين بشكل عام ليتمكنوا من القراءة المفيدة للمجتمع كل حسب القطاع الذي يهمه.

إن توفر المعلومة الوافية والصحيحة والدقيقة أصبح مطلباً ضرورياً، ونحن نرى في الدول المتقدمة كيف أنها تعتمد على ذلك كثيراً حتى أنها وصلت إلى تقديم إحصائيات وتقديرات أسبوعية استطاعت المعلومة المتوفرة أن تدعمها وأن لنا أن نهتم نحن بذلك.

وفي الختام.. فإن توجيه المليك في هذه المسائل الأربعة بالغ الأهمية ومن شأنها أن توفر بيئة لاستثمارات نحن بحاجة إليها في السنوات القادمة قدّرتها بعض القطاعات بـ٢ تريليون ريال يصب جلها في قطاع الخدمات. إن هذه النظرة من ولي الأمر يجب أن تنفذ على أرض الواقع وبسرعة كبيرة فهو يتحدث عن مستقبل منظور أمامنا، إما أن نستفيد منه وخاصة من الوفر المالي أو نتضرر منه لأن هذا الوفر قد يؤثر سلباً عندما لا يتفق بالشكل الصحيح نحو تنمية شاملة واسعة تضمن استقراراً اقتصادياً يستطيع مواجهة الأزمات ويوفر فرصاً لأبناء الوطن في المستقبل.

توفير المعلومة يدعم صاحب القرار ويشجع المستثمرين